

الازمة المالية العالمية في عام 2008 وأثرها في الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية

أريج عبدالرحمن صقر العريفي
Areej Abdulrahman S. Alarifi

مدربة
Trainer (freelancer)

arejalarifi@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 على النظام المصرفي بشكل عام والبنوك المحلية بشكل خاص في المملكة العربية السعودية، ومدى قوة وفعالية النظام المصرفي في التصدي لهذه الأزمة، حيث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الاستقرائي لتحقيق أهداف الدراسة، وتم استخدام مجموعة من القوائم المالية الصادرة عن الموقع الرسمي لهيئة سوق المال التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي واستخدام طريقة المقارنة بين هذه القوائم كأداة للبحث، حيث شملت عينة الدراسة على عدد من البنوك المحلية السعودية المتمثلة ببنك الرياض وبنك الراجحي وبنك الجزيرة والبنك الهولندي والبنك الفرنسي وبنك سامبا والبنك العربي وبنك الجزيرة وبنك ساب وبنك البلاد وبنك الانماء، وكانت أبرز نتائج الدراسة هي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح التشغيلية والأزمة المالية العالمية، وجود علاقة ارتباطية بين كافة البنوك حول العالم، وأن حدوث أزمة مالية في أي بنك في العالم يعود بأثر سلبي على البنوك التجارية الدولية والمحلية، بالإضافة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الأزمة المالية في عام 2008 وربحية الأسهم ومخصصات خسائر الائتمان ومحافظ التمويل وحجم الودائع.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، البنوك المحلية، السعودية، 2008، الأرباح التشغيلية، بنك.

1.1 المقدمة

تعرض العالم في السنوات السابقة للعديد من الأزمات المالية التي تؤثر بشكل كبير في الأنظمة السياسية في مختلف أنحاء العالم، ومن ضمن هذه الأزمات الأزمة المالية التي حدثت في سبتمبر 2008 وامتدت حتى نهاية عام 2009 وامتدت بعض آثارها السلبية حتى بداية عام 2010، وتعتبر هذه الأزمة الأسوأ على الإطلاق منذ زمن حدوث الكساد الكبير في عام 1992، بالإضافة إلى حدوث الأزمة في النظام الرأسمالي في عام 1997 التي أدت إلى حدوث نزول حاد في أسعار الأسهم في مجموعة من أكبر الأسواق المالية في العالم بدأ من هونغ كونغ وتايوان واليابان ومن ثم قارة أوروبا.

وتأتي خطورة الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 بأنها بدأت من الاقتصاد الأمريكي والذي يعتبر المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، وكانت هذه الأزمة ناتجة عن مشاكل الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي سببتها القروض العقارية الرديئة، فبدأت بسبب امتناع المقرضين عن سداد القروض المالية نتيجة تعثرهم المالي بسبب الانخفاض الكبير في أسعار العقار وخاصة العقارات التي تم منحها بضمانات ورهونات غير كافية، مما أدى إلى عدم قدرة الأسواق المالية الأمريكية والدولية على تسديد المستحقات المالية والتزاماتها مما أدى إلى إفلاس العديد من المصارف التجارية الدولية (المناصير و الكساسبة، 2009).

وكان أكثر الدول العربية تأثراً بهذه الأزمة هي الدول المصدرة للنفط حيث تراجعت أسعار النفط بنسب كبيرة بلغت 35 بالمائة نتيجة تقلص الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تراجع أرصدة الحسابات الخارجية لدول مجلس التعاون من 22.7% في عام 2008 إلى 7.2% في عام 2009، مما أدى إلى ظهور آثار سلبية لهذه الأزمة على القطاع المالي لهذه الدول، وفقدان 400 مليار دولار أمريكي من بورصات دول مجلس التعاون، مما أدى إلى اتخاذ المصارف التجارية الخليجية استراتيجيات التشدد والتقليل من المخاطر في شروط الإقراض والاهتمام بتقديم الدعم للقواعد الرأسمالية ونتج عن ذلك تراجع نمو القطاعات الغير نفطية و تراجع النمو في الائتمانات المصرفية (قاره، دحدح، و بدوي، 2013).

وتعد الأرباح التشغيلية أو الكفاءة التشغيلية للبنك هي المؤشر الرئيسي لاستمرار ونجاح البنك أو فشله وإفلاسه، ويتم من خلالها التعرف على أداء البنك أو الصناعات المصرفية وتقييم أدائها، فإن أي نسبة انخفاض في الكفاءة التشغيلية للبنك تؤثر سلباً فيه وترفع من معدلات فشله وكما تتأثر كفاءة البنوك أيضاً بالتغييرات التشريعية والقانونية والسياسات الحكومية في المجال المصرفي.

إن التطرق للأزمة المالية التي حدثت عام 2008 وعلاقتها بانخفاض الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية في المملكة العربية السعودية بالإضافة للعلاقة التي تربط البنوك الدولية ومدى تأثيرها ببعضها البعض، وأثر امتداد الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على المصارف في المملكة العربية السعودية من المواضيع البالغة الأهمية، ونظراً لأهمية هذا الموضوع اهتمت الباحثة بدراسة الأزمة المالية في عام 2008 وأثرها في الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

شكلت الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 أكبر تحدي لدول العالم في كافة المجالات وجميع النواحي حيث أثرت بأسواق الرهن العقاري الدولية وامتدت حتى وصل تأثيرها الى البنوك والأسواق المالية، بالإضافة الى تأثيرها في القطاعات الإنتاجية والصناعية وانعكاسها السلب على كافة القطاعات المصرفية الدولية (المناصير و الكساسبة، 2009). وتحددت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

" ما أثر الازمة المالية العالمية في عام 2008 في الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية؟ "

وإنبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد علاقة دالة احصائيا بين الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 وانخفاض الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية؟
2. هل يوجد علاقة دالة احصائيا بين المستوى الاقتصادي للدولة وربحية البنوك التجارية فيها وربحية البنوك في الدول العالمية الأخرى؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة احصائيا للبنوك في جميع أنحاء العالم في بعضها البعض وبصورة خاصة في البنوك المحلية السعودية.

3.1 أهداف الدراسة

يتمحور الهدف الرئيس من هذه الدراسة حول " الازمة المالية العالمية في عام 2008 وأثرها في الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية" وينبثق منه الأهداف الفرعية التالية:

1. الكشف عن وجود علاقة دالة احصائيا بين الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 وانخفاض الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية.
2. الكشف عن وجود علاقة دالة احصائيا بين المستوى الاقتصادي للدولة وربحية البنوك التجارية فيها وربحية البنوك في الدول العالمية الأخرى.
3. الكشف عن وجود أثر ذو دلالة احصائيا للبنوك في جميع أنحاء العالم في بعضها البعض بصورة عامة وفي البنوك المحلية السعودية بصورة خاصة.

4.1 أهمية الدراسة

وتكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته وهو " الازمة المالية العالمية في عام 2008 وأثرها في الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية" وذلك من خلال النقاط التالية:

1. تقديم البيانات التي قد تكون مفيدة في عملية مواجهة الأزمات العالمية المستقبلية.
2. إمكانية مساهمة هذه الدراسة في اتخاذ إجراءات مسبقة للحد من تأثير الأزمات المالية العالمية المستقبلية.
3. قلة الدراسات في المملكة العربية السعودية حول الازمة المالية وأثرها في الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية.
4. إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة في الأبحاث والدراسات الأخرى.

2. الإطار النظري

- أولاً: مراجعة الأدب النظري

الأزمة المالية

وهي عملية انخفاض مفاجئ في أسعار نوع محدد من الأصول أو أكثر من نوع ، وتقسم هذه الأصول الى قسمين ويتمثل القسم الأول برأس مال مادي بحيث يتم استخدامه في العملية الإنتاجية في الدول كالأبنية والمعدات والآلات، والقسم الثاني هو الأصول المالية وهو الحقوق الملكية للمخزون السلعي ورأس المال المادي كحقوق الملكية لحسابات الادخار والأسهم، فإذا تسبب عامل معين في انهيار قيمة هذه الأصول بشكل مفاجئ فإنه سيتسبب بانخفاض قيمة الشركات والمؤسسات التي تملكها وإفلاسها، وتتمثل الأزمة المالية بالنزول أو الانهيار الكبير في أسعار سوق الأسهم أو سوق العقارات، أو مجموعة من الشركات المالية أو عملة الدولة مما يسبب آثار سلبية على الاقتصاد (علوش، 2008).

وهي أيضا عملية التدهور الحاد في دولة معينة أو مجموعة من الدول في الأسواق المالية التابعة لها ويشمل هذا التدهور عمليات فشل النظام المصرفي في القيام بأعماله الرئيسية التي يجب عليه الالتزام بها مما يؤدي الى تدهور كبير في أسعار أسهم تلك الدولة والقيمة الدولية لعملتها وينعكس ذلك سلبا على العمالة وقطاعات الإنتاج، وبالتالي يتم إعادة توزيع الثروات والخول بين مجموعة الأسواق المالية الدولية (الحسني، 1999).

وهناك العديد من التصنيفات للأزمات المالية واهمها (صلاح الدين، 2010):

1. أزمة سعر الصرف: وهي تسمى أيضا بأزمة ميزان المدفوعات أو أزمة العملة أو أزمة الصرف الأجنبي، وتتمثل هذه الأزمة بقيام الحكومة في عمليات التوسع بالإنفاق العام مع الالتزام بسعر صرف ثابت مما يؤدي الى خلق عجز كبير في الموازنة العامة لتلك الدولة.
2. الأزمة المصرفية: وتتمثل هذه الأزمة بقيام الدائنون أو المودعون أصحاب القروض ذات الأجل القصير بعمليات سحب ودائعهم وقروضهم بشكل مفاجئ من مدين معين يتميز بالملاءة، مما يؤدي الى انهيار عدد من المصارف أو أحدها وتحقق هذه الأزمة بتحقيق ثلاثة شروط وهي كالتالي:

- عندما تزيد قيمة المديونية ذات الأجل القصير عن قيمة الأصول ذات الأجل القصير.
- عدم وجود دائن كبير في السوق الذي يمتلك القدرة على تقديم التسهيلات التي تساعد في تسديد الالتزامات قصيرة الأجل.
- عدم تواجد مقرض نهائي أو أخير.

الأرباح التشغيلية للبنوك

وتتمثل الأرباح التشغيلية للبنوك بربحية البنك والتي يمكن تعريفها بأنها هي علاقة التي تجمع بين الأرباح التي يحققها البنك ومجموعة الاستثمارات التي كان لها دور فعال في تحقيق هذه الأرباح، وتعد هذه الأرباح الهدف الرئيس للبنوك ومقياس للحكم على مدى جودتها وكفاءتها، ويمكن القيام بالعديد من العمليات من خلال تنظيم مواقع العمل لزيادة الربحية من خلال التالي (حمادة، 2018):

1. من خلال استخدام استراتيجيات بنكية تتمتع بالمرونة بالاعتماد على المنطقة الجغرافية التي يقوم البنك بخدمتها.
 2. العمل على استخدام العمليات التكنولوجية الحديثة التي تحقق عمليات استخدام العملات الالكترونية وماكينات الإيداع والصرف الآلي.
 3. وضع البرامج التدريبية للعاملين والتي تساهم برفع مستويات الاستجابة لديهم فيما يتعلق بالتغيرات التي تحصل في بيئة العمل.
 4. تطوير أنظمة قواعد البيانات والمعلومات الإدارية مما يعزز القدرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات.
- تعد أرباح البنوك التشغيلية انعكاسا للكفاءة التشغيلية للبنك، وهي قدرة البنك على زيادة المخرجات بالمحافظة على نفس مقدار المدخلات أو تحقيق نفس قيم المخرجات مع استخدام مقدار أقل من المدخلات أو القدرة على تقديم المخرجات من اقل قدر ممكن من المدخلات، وتكمن أهمية الكفاءة التشغيلية لتحقيق الأرباح التشغيلية للبنوك في النقاط التالية (جعدي، 2014):

- تحقيق عمليات إدارة المخاطر ذات الصلة بالعملية الاستثمارية للأموال لدى البنك وتوفير معدلات ملائمة من رؤوس الأموال التي تحد من المخاطر ذات الصلة بالاستثمارات ذات الربحية الكبيرة.
- الالتزام بمعايير معينة في الإقراض والتي تضعها السلطات النقدية والتي تضمن التخلص من عدد من القروض المتعثرة مما يزيد من الربحية للبنك.
- وجود إدارة تتميز بالكفاءة والتي تعمل على إنقاص النفقات التشغيلية مما يؤدي الى زيادة صافي الخلل للبنوك.
- القدرة على البحث عن عمليات استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتوفرة في البنك مما يزيد من نسبة الأرباح بتكلفة أقل من خلال استخدام استراتيجية التنوع في الاستثمار.

3. منهجية الدراسة

وفقا لطبيعة الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الاستقرائي ، وتم الرجوع الى مجموعة من القوائم المالية الصادرة عن الموقع الرسمي لهيئة سوق المال التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي واستخدام طريقة المقارنة بين هذه القوائم كأداة للبحث، حيث شملت عينة الدراسة على عدد من البنوك المحلية السعودية المتمثلة ببنك الرياض وبنك الراجحي وبنك الجزيرة والبنك الهولندي والبنك الفرنسي وبنك سامبا والبنك العربي وبنك الجزيرة وبنك ساب وبنك البلاد وبنك الانماء، وتم استخدام برنامج (Excel) في عملية اظهار النسب المئوية والنتائج للمقارنات بين القوائم المالية المتاحة كأسلوب احصائي، وطبقت هذه الدراسة خلال العام الدراسي 1433-1434 وتضم الفترة الزمنية من عام (2005-2011).

النتائج وتحليلها ومناقشتها

1. الفرضية الأولى: "وجود علاقة دالة احصائيا بين الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 وانخفاض الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية".
2. الفرضية الثانية: "وجود علاقة دالة احصائيا بين المستوى الاقتصادي للدولة وربحية البنوك التجارية فيها وربحية البنوك في الدول العالمية الأخرى".
3. الفرضية الثالثة: "وجود أثر ذو دلالة احصائيا للبنوك في جميع أنحاء العالم في بعضها البعض بصورة عامة وفي البنوك المحلية السعودية بصورة خاصة".

التحليل

قامت الباحثة بعمل جداول مقارنة بين البنوك المحلية واستخدمت معادلة النمو لحساب نسب النمو ومقارنتها بين البنوك
معادلة نسبة النمو

$$\text{نسبة النمو} \% = \left(\frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \right) * 100$$

وتطرقنا الى المواضيع التالية بالدراسة والتحليل المقارن:

(1) الودائع

جدول (1): الودائع في البنوك المحلية (القيمة بالالاف)

اسم البنك	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	28,565,001	32,413,664	34,604,985	43,012,327	44,827,289	41,603,619	45,024,437
العربي	48,832,464	61,773,494	73,692,139	92,743,453	82,680,240	84,198,613	87,858,815
ساب	48,534,075	59,257,642	71,847,852	92,677,537	89,186,861	94,672,855	105,576,542
الفرنسي	51,093,385	61,998,107	74,007,251	92,791,281	91,237,118	93,529,251	109,963,411
الاستثمار	27,858,060	27,930,969	32,768,271	40,702,391	38,247,429	37,215,142	36,770,492
الرياض	52,729,806	69,191,618	84,331,207	105,055,546	125,278,106	126,945,459	139,822,500
سامبا	85,240,232	94,855,852	115,811,279	134,228,465	147,128,762	133,462,964	137,256,864
الراجحي	70,112,192	73,100,857	89,725,167	116,611,043	122,861,840	143,064,037	173,429,465
الجزيرة	10,816,143	10,917,088	15,647,087	20,900,368	22,142,476	27,344,918	31,158,531
البلاد	3,915,450	7,858,059	12,689,285	10,971,045	13,720,627	16,932,415	23,037,934
الاتماء	0	0	0	0	1,497,528	8,315,878	17,776,284
الاجمالي	427,696,808	499,297,350	605,124,523	749,693,456	778,808,276	807,285,151	907,675,275
نسبة النمو		16.74%	21.20%	23.89%	3.88%	3.66%	12.44%

يوضح الجدول رقم (1) قيم الودائع في البنوك المحلية حيث كان مرتفعة وتتزايد باستمرار حتى وصولها لعام 2009 وعام 2010 والذان حققا انخفاضاً ملموساً في نسب النمو بنسبة 3.88% و 3.66% على التوالي وذلك بسبب انخفاض قيم الودائع في البنوك المحلية السعودية بشكل عام.

(2) نسبة نمو الودائع

جدول (2): نسبة نمو الودائع في البنوك المحلية

اسم البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	13.47%	6.76%	24.30%	4.22%	(7.19%)	8.22%
العربي	26.50%	19.29%	25.85%	(10.85%)	1.84%	4.35%
ساب	22.09%	21.25%	28.99%	(3.77%)	6.15%	11.52%
الفرنسي	21.34%	19.37%	25.38%	(1.67%)	2.51%	17.57%
الاستثمار	0.26%	17.32%	24.21%	(6.03%)	(2.70%)	(1.19%)
الرياض	31.22%	21.88%	24.57%	19.25%	1.33%	10.14%
سامبا	11.28%	22.09%	15.90%	9.61%	(9.29%)	2.84%
الراجحي	4.26%	22.74%	29.96%	5.36%	16.44%	21.23%
الجزيرة	0.93%	43.33%	33.57%	5.94%	23.50%	13.95%
البلاد	100.69%	61.48%	(13.54%)	25.06%	23.41%	36.06%
الاتماء	0	0	0	0	455.31%	113.76%

يوضح الجدول رقم (2) أن نسب حجم الودائع كانت مرتفعة وتتزايد باستمرار فبلغت 16.74% في عام 2006 و 21.2% في عام 2007 و 23.89% في عام 2008، وسجلت هذه النسب انخفاضاً كبيراً في عام 2009 حيث بلغت النسبة المئوية 3.88% وفي عام 2010 بنسبة 3.66% مما يحقق وجود ترابط بين البنوك السعودية والبنوك الدولية ويدل على صحة الفرضية رقم (3) التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة احصائية للبنوك في جميع أنحاء العالم في بعضها البعض بصورة عامة وفي البنوك المحلية السعودية بصورة خاصة".

(3) اجمالي دخل العمليات

جدول (3): اجمالي دخل العمليات للبنوك المحلية

اسم البنك	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	1,719,776	1,946,460	1,776,157	2,111,174	2,146,562	1,954,083	2,005,246
العربي	3,141,692	3,855,372	3,956,259	4,135,183	4,493,459	4,503,781	4,541,462
ساب	3,820,401	4,616,690	4,373,952	4,911,528	5,160,279	4,839,421	4,898,591
الفرنسي	3,093,630	3,938,832	3,694,465	4,391,941	4,294,907	4,395,229	4,584,774
الاستثمار	1,516,014	2,556,226	1,635,345	1,938,087	1,517,158	1,749,258	1,615,880
الرياض	4,195,136	4,886,139	5,181,023	5,248,362	5,960,109	5,980,452	6,321,222
سامبا	5,827,559	7,272,722	7,196,038	7,011,901	7,109,640	6,900,500	6,652,367
الراجحي	7,751,442	9,509,898	9,321,096	10,572,267	11,505,292	11,661,132	12,502,119
الجزيرة	1,318,602	2,615,396	1,446,792	1,136,544	1,171,036	1,155,066	1,208,098
البلاد	136,488	645,899	778,568	874,579	909,055	1,099,132	1,373,508
الائماء	0	0	0	0	953,980	662,220	1,388,269
الاجمالي	32,520,740	41,843,634	39,359,695	42,331,566	45,221,477	44,900,274	47,091,536
نسبة النمو		28.67%	(5.94%)	7.55%	6.83%	(0.71%)	4.88%

ويوضح الجدول رقم (3) ان أعلى القيم قد سجلت في عام 2006 وذلك بسبب انتعاش سوق الأسهم لبعض البنوك السعودية في تلك الفترة، ولكن اجمالي قيم العمليات في البنوك متذبذبة في الاعوام التي تليها بنسب متقاربة وكانت نسب النمو لإجمالي دخل العمليات في كل من عام 2007 والتي بلغت 5.94% وعام 2008 حيث بلغت 7.55% وعام 2009 حيث بلغت 6.83% وكانت قد سجلت انخفاضا ملموسا في نسبة النمو في عمليات الدخل الإجمالي لعام 2010 حيث بلغت النسبة المئوية 0.71% مما يؤكد تأثير البنوك المحلية السعودية بالأزمة المالية العالمية ، ثم عادت النسبة للارتفاع البسيط في عام 2011 حيث بلغت 4.88%.

(4) نسبة نمو إجمالي دخل العمليات

جدول (4): نسبة نمو الودائع في البنوك المحلية

اسم البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	13.18%	(8.75%)	18.86%	1.68%	(8.97%)	2.62%
العربي	22.72%	2.62%	4.52%	8.66%	0.23%	0.84%
ساب	20.84%	(5.26%)	12.29%	5.06%	(6.22%)	1.22%
الفرنسي	27.32%	(6.20%)	18.88%	(2.21%)	2.34%	4.31%
الاستثمار	68.61%	(36.03%)	18.51%	(21.72%)	15.30%	(7.62%)
الرياض	16.47%	6.04%	1.30%	13.56%	0.34%	5.70%
ساميا	24.80%	(1.05%)	(2.56%)	1.39%	(2.94%)	(3.60%)
الراجحي	22.69%	(1.99%)	13.42%	8.83%	1.35%	7.21%
الجزيرة	98.35%	(44.68%)	(21.44%)	3.03%	(1.36%)	4.59%
البلاد	373.23%	20.54%	12.33%	3.94%	20.91%	24.96%
الانماء	0	0	0	0	(30.58%)	109.64%

يوضح الجدول رقم (4) نسبة نمو الودائع في البنوك المحلية السعودية حيث سجلت أعلى القيم في عام 2006 وذلك بسبب انتعاش سوق الأسهم لبعض البنوك السعودية في تلك الفترة، ثم حدث انخفاض في هذه القيم في عام 2007 نتيجة بسبب تأثره بأزمة سوق الأسهم ثم نسبة النمو ازدادت قليلا في عام 2008 ومن ثم سجلت انخفاضا ملموسا في عامي 2009 و2010 بسبب التأثير غير المباشر للأزمة المالية العالمية في إجمالي دخل العمليات ، وعادت للازدياد في عام 2011 مما يحقق صحة الفرضية الأولى التي تنص على "وجود علاقة دالة احصائيا بين الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 وانخفاض الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية".

(5) صافي دخل العمليات (الأرباح التشغيلية)

جدول (5): صافي دخل العمليات للبنوك المحلية (الأرباح التشغيلية) (القيمة بالآلاف)

اسم البنك	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	1,051,857	952,794	438,569	1,223,741	85,931	790,431	1,021,921
العربي	1,827,632	2,504,725	2,461,202	2,486,124	2,365,411	1,894,902	2,148,507
ساب	2,504,315	2,988,071	2,548,992	2,811,698	1,986,229	1,842,078	2,824,270
الفرنسي	2,215,601	3,006,948	2,711,110	2,805,659	2,470,615	2,801,287	2,910,942
الاستثمار	1,064,220	2,006,258	822,185	530,016	423,182	344,981	618,704
الرياض	2,541,678	2,908,554	3,011,246	2,638,757	3,030,485	2,824,627	3,149,353
سامبا	4,018,251	5,210,370	4,807,632	4,442,871	4,553,344	4,432,106	4,304,849
الراجحي	5,633,327	7,301,891	6,449,657	6,524,604	6,767,228	6,770,829	7,378,268
الجزيرة	877,504	1,972,295	802,166	221,805	27,554	28,575	302,911
البلاد	(98,092)	178,119	72,459	125,069	(248,380)	92,320	329,625
الانماء	0	0	0	115,568	315,527	15,200	431,334
الاجمالي	21,636,293	29,030,025	24,125,218	23,925,912	21,777,126	21,837,336	25,420,684
نسبة النمو		34.17%	(16.90%)	(0.83%)	(8.98%)	0.28%	16.41%

يوضح الجدول رقم (5) صافي دخل العمليات أو الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية حيث بلغت أعلى النسب في عام 2006 نتيجة انتعاش سوق الأسهم لبعض البنوك السعودية في تلك الفترة ووصلت النسبة الى 34.17% ، ثم حدث انخفاض في هذه القيم في عام 2007 نتيجة بسبب تأثره بأزمة سوق الأسهم فوصلت النسبة الى 16.90% ، وحدث انخفاض ملموس في نسب النمو لاصافي الأرباح التشغيلية للأعوام 2008 بنسبة 0.83% و عام 2009 بنسبة 8.98% و عام 2010 بنسبة 0.28% ثم عادت للارتفاع في عام 2011 بنسبة مئوية مقدارها 16.41% مما يحقق لدينا الفرضية رقم (2).

(6) نسبة نمو صافي دخل العمليات (الأرباح التشغيلية)

جدول (6): نسبة نمو صافي دخل العمليات (الأرباح التشغيلية) في البنوك المحلية

اسم البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	(9.42%)	(53.97%)	179.03%	(92.98%)	819.84%	29.29%
العربي	37.05%	(1.74%)	1.01%	(4.86%)	(19.89%)	13.38%
ساب	19.32%	(14.69%)	10.31%	(29.36%)	(7.26%)	53.32%
الفرنسي	35.72%	(9.84%)	3.49%	(11.94%)	13.38%	3.91%
الاستثمار	88.52%	(59.02%)	(35.54%)	(20.16%)	(18.48%)	79.34%
الرياض	14.43%	3.53%	(12.37%)	14.85%	(6.79%)	11.50%
سامبا	29.67%	(7.73%)	(7.59%)	2.49%	(2.66%)	(2.87%)
الراجحي	29.62%	(11.67%)	1.16%	3.72%	0.05%	8.97%
الجزيرة	124.76%	(59.33%)	(72.35%)	(87.58%)	3.71%	960.06%
البلاد	281.58%	(59.32%)	72.61%	(298.59%)	137.17%	257.05%
الانماء	0	0	0	0	(95.18%)	2737.72%

ويوضح الجدول رقم (6) نسبة نمو صافي دخل العمليات (الأرباح التشغيلية) في البنوك المحلية السعودية والذي يظهر تأثر أرباح أغلب البنوك المحلية السعودية بالأزمة المالية عام 2008 وذلك بسبب سياسات التحوط التي اتخذتها الدول بالإضافة الى انخفاض مخصصات الاستثمار وكانت هذه السياسات قد وضعت للتحوط من عملية الخسارة التي سوف تنتج من الاستثمار، وفي عام 2009 وعام 2010 انخفضت النسب ولكن بقيت متفاوتة بسبب معاناة الدول من الخسائر الائتمانية المخصصة للديون المعدومة نتيجة للأزمة المالية التي وصل تأثيرها للأسواق الائتمانية العالمية مما حقق لدينا صحة الفرضية الثانية التي تنص على "وجود علاقة دالة احصائيا بين المستوى الاقتصادي للدولة وربحية البنوك التجارية فيها وربحية البنوك في الدول العالمية الأخرى".

(7) محافظ التمويل

جدول (7): محافظ التمويل للبنوك المحلية (القيمة بالآلاف)

اسم البنك	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	23,776,546	26,479,849	27,554,611	38,017,101	36,022,970	35,038,979	37,745,299
العربي	38,778,556	49,747,224	61,121,911	74,661,610	66,811,033	66,202,951	72,843,770
ساب	40,846,592	42,450,243	62,000,858	80,236,757	76,381,599	74,248,486	84,811,287
الفرنسي	42,978,702	51,130,195	59,849,952	80,869,475	78,315,196	80,976,587	92,325,042
الاستثمار	19,793,644	20,691,271	23,128,701	29,555,560	29,784,804	31,001,899	27,114,093
الرياض	45,606,010	52,183,101	67,340,425	96,429,846	106,514,613	106,034,740	112,972,764
سامبا	62,385,587	67,027,647	80,553,307	98,147,182	84,146,523	80,250,825	89,111,429
الراجحي	79,913,686	89,132,304	103,285,075	140,676,723	148,707,005	120,064,667	140,395,619
الجزيرة	6,910,913	6,271,120	9,879,236	15,133,153	15,504,094	18,704,442	23,307,451
البلاد	1,708,226	2,827,493	6,189,975	8,274,804	11,014,115	12,289,826	13,779,746
الانماء	0	0	0	0	1,111,843	15,593,250	25,258,534
الاجمالي	362,698,462	407,940,447	500,904,051	662,002,211	654,313,795	640,406,652	719,665,034
نسبة النمو	(8)	12.47%	22.79%	32.16%	-1.16%	-2.13%	12.38%

يوضح الجدول رقم (7) محافظ التمويل في للبنوك المحلية السعودية حيث استمرت القيم بالارتفاع للأعوام 2006 بنسبة 12.47% و عام 2007 بنسبة 22.79% و عام 2008 بنسبة 32.16% ثم انخفضت بنسبة كبيرة في عام 2009 و 2011 بنسبة -1.16% و -2.13% على التوالي وذلك بسبب السياسات المتبعة من قبل البنوك كسياسات التحوط وتقليل المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي لمحاولة التصدي للضائقة الائتمانية التي أثرت في دول العالم كافة ، و عادت للارتفاع في عام 2011 بنسبة ملحوظة قيمتها 12.38%.

(8) نسبة نمو محافظ التمويل

جدول (8): نسبة نمو محافظ التمويل في البنوك المحلية

اسم البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	11.37%	4.06%	37.97%	(5.25%)	(2.73%)	7.72%
العربي	28.29%	22.86%	22.15%	(10.51%)	(0.91%)	10.03%
ساب	3.93%	46.06%	29.41%	(4.80%)	(2.79%)	14.23%
الفرنسي	18.97%	17.05%	35.12%	(3.16%)	3.40%	14.01%
الاستثمار	4.53%	11.78%	27.79%	0.78%	4.09%	(12.54%)
الرياض	14.42%	29.05%	43.20%	10.46%	(0.45%)	6.54%
ساميا	7.44%	20.18%	21.84%	(14.26%)	(4.63%)	11.04%
الراجحي	11.54%	15.88%	36.20%	5.71%	(19.26%)	16.93%
الجزيرة	(9.26%)	57.54%	53.18%	2.45%	20.64%	24.61%
البلاد	65.52%	118.92%	33.68%	33.10%	11.58%	12.12%
الانماء	0	0	0	0	1302.47%	61.98%

يوضح الجدول رقم (8) نسبة نمو محافظ التمويل في البنوك المحلية السعودية حيث كانت هذه النسب تتزايد في الأعوام 2006 و 2007 و 2008 ثم انخفضت في العامين المتتاليين 2009 و 2010 بسبب تأثير الأزمة المالية على محافظ التمويل والسياسات التحوطية التي اتخذتها البنوك ، مما يثبت لنا تأثير البنوك المحلية والدولية في أي أزمة مالية في العالم بشكل سلبي.

(9) ربحية السهم

جدول (9): ربحية السهم للبنوك المحلية

اسم البنك	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	4.77	4.32	1.66	4.62	0.26	2.39	3.12
العربي	5.62	7.71	3.79	3.82	3.65	2.94	2.55
ساب	6.68	8.11	4.34	4.87	2.71	2.51	3.85
الفرنسي	6.56	8.91	4.82	4.99	3.42	3.87	4.03
الاستثمار	4.42	8.34	1.83	1.14	1.16	0.95	1.29
الرياض	4.54	4.65	2.93	2.03	2.02	1.88	2.10
سامبا	6.70	8.68	5.36	4.95	5.07	4.93	4.78
الراجحي	8.35	10.82	4.30	4.35	4.51	4.51	4.92
الجزيرة	7.77	17.55	2.68	0.74	0.09	0.10	1.01
البلاد	(0.33)	0.59	0.24	0.42	(0.83)	0.31	1.10
الانماء	0.00	0.00	0.00	0.26	0.40	0.01	0.29
الاجمالي	55.41	79.68	31.95	32.19	23.29	24.40	29.04
نسبة النمو		43.80%	(59.90%)	0.75%	(27.65%)	4.77%	19.02%

يوضح الجدول رقم (9) ربحية السهم للبنوك المحلية حيث تزايدت نسب الأرباح من عام 2006 بنسبة 43.8% حتى عام 2007 بنسبة 59.90%، ومن ثم سجلت القيم انحدارا ملحوظا في عام 2008 بنسبة 0.75% ومن ثم عادت للارتفاع في عام 2009 بنسبة 27.65% وعام 2010 بنسبة 4.77% وعام 2011 بنسبة 19.02%.

(10) نسبة نمو ربحية السهم

جدول (10): نسبة نمو ربحية الاسهم في البنوك المحلية

اسم البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	(9.43%)	(61.57%)	178.31%	(94.37%)	819.23%	30.54%
العربي	37.19%	(50.84%)	0.79%	(4.45%)	(19.45%)	(13.27%)
ساب	21.41%	(46.49%)	12.21%	(44.35%)	(7.38%)	53.39%
الفرنسي	35.82%	(45.90%)	3.53%	(31.46%)	13.16%	4.13%
الاستثمار	88.69%	(78.06%)	(37.70%)	1.75%	(18.10%)	35.79%
الرياض	2.42%	(36.99%)	(30.72%)	(0.49%)	(6.93%)	11.70%
ساميا	29.55%	(38.25%)	(7.65%)	2.42%	(2.76%)	(3.04%)
الراجحي	29.58%	(60.26%)	1.16%	3.68%	0.00%	9.09%
الجزيرة	125.87%	(84.73%)	(72.39%)	(87.84%)	11.11%	910.00%
البلاد	278.78%	(59.32%)	75.00%	(297.61%)	137.34%	254.84%
الانماء	0	0	0	0	(97.50%)	2800.00%

يوضح الجدول رقم (10): نسبة نمو ربحية الأسهم في البنوك المحلية السعودية، حيث بلغت أعلى النسب في عام 2006 نتيجة انتعاش سوق الأسهم لبعض البنوك السعودية في تلك الفترة، ثم حدث انخفاض حاد في هذه النسب في عام 2007 نتيجة تأثره بأزمة سوق الأسهم، وحدث في عام 2008 ارتفاع طفيف في بعض البنوك وانخفاض في البنوك الأخرى، وانخفضت هذه الأرباح في العامين المتتاليين 2009 و2010 بسبب تأثر الأرباح التشغيلية بالأزمة المالية العالية، وعادت لترتفع مجدداً في عام 2011، وتؤكد هذه النتائج على العلاقة التي تربط انخفاض الأرباح في أسهم البنوك المحلية بالأزمات المالية العالمية حيث تأثرت بالأزمة المالية العالمية لعام 2008 وبأزمة سوق الأسهم في عام 2007.

(11) مخصصات خسائر الائتمان

جدول رقم (11) : مخصصات خسائر الائتمان للبنوك المحلية (القيمة بالآلاف)

اسم البنك	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	99,224	348,589	495,666	25,485	1,148,196	388,726	160,776
العربي	24,839	82,986	67,134	60,281	526,583	964,407	617,897
ساب	107,765	224,563	396,264	37,128	1,496,483	1,233,526	47,553
الفرنسي	134,858	90,484	42,011	94,265	574,621	339,344	157,908
الاستثمار	100,000	96,503	96,700	30,000	514,565	738,000	288,000
الرياض	212,055	372,486	34,553	34,907	618,539	935,074	661,712
سامبا	298,074	263,676	311,503	267,082	604,822	558,792	301,412
الراجحي	535,973	252,644	44,324	1,274,419	1,760,727	1,908,818	1,645,142
الجزيرة	118,724	16,084	25,908	61,158	412,088	362,232	70,352
البلاد	0	7,019	65,188	19,803	30,236	242,303	252,242
الاتماء	0	0	0	0	0	3,000	124,699
الاجمالي	1,631,512	1,755,034	1,579,251	1,904,528	7,686,860	7,674,222	4,327,693
نسبة النمو		7.57%	(10.02%)	20.60%	303.61%	(0.16%)	(43.61%)

يوضح الجدول رقم (11) خصائص الائتمان للبنوك المحلية السعودية، ويظهر الجدول الارتفاع الكبير في القروض غير العاملة في الفترة الممتدة من نهاية عام 2008 حتى عام 2010 بعد ان شهدت ارتفاعا قليل نسبيا في عام 2006 بنسبة ثم عادت لتتخفف قليلا في عام 2007 مما يعطي انطباعا جيدا عن انخفاض قيم الديون المعدومة مما أثر بشكل إيجابي في ارتفاع صافي الدخل، وكانت سبب هذا الارتفاع في عام 2008 يعود لأوضاع تعثر الديون التي حدثت في نفس الفترة الزمنية اللازمة المالية العالمية وزيادة الخسائر في المخصصات الائتمانية والتي بلغت 20.6% في عام 2008 و303% في عام 2009 بالإضافة الى تعثر عمل بعض الشركات واعسار مجموعتين من كبرى الشركات العائلية مما أدى الى زيادة الديون غير العاملة في نهاية عام 2008، ثم عادت للانخفاض الطفيف بسبب السياسات التحوط التي اتخذتها البنوك للحد من الديون المعدومة ثم عادت البنوك للاستقرار في عام 2011.

(12) نسبة نمو مخصصات خسائر الائتمان

جدول (12): نسبة نمو مخصصات خسائر الائتمان في البنوك المحلية

اسم البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الهولندي	251.32%	42.19%	(94.86%)	4405.38%	(66.14%)	(58.64%)
العربي	234.10%	(19.10%)	(10.21%)	773.55%	83.14%	(35.93%)
ساب	108.38%	76.46%	(90.63%)	3930.60%	(17.57%)	(96.14%)
الفرنسي	(32.90%)	(53.57%)	124.38%	509.58%	(40.94%)	(53.47%)
الاستثمار	(3.50%)	0.20%	(68.98%)	1615.22%	43.42%	(60.98%)
الرياض	75.66%	(90.72%)	1.02%	1671.96%	51.17%	(29.23%)
ساميا	(11.54%)	18.14%	(14.26%)	126.46%	(7.61%)	(46.06%)
الراجحي	(52.86%)	(82.46%)	2775.23%	38.16%	8.41%	(13.81%)
الجزيرة	(86.45%)	61.08%	136.06%	573.81%	(12.10%)	(80.58%)
البلاد	0	828.74%	(69.62%)	52.68%	701.37%	4.10%
الائتماء	0	0	0	0	(66.14%)	4056.63%

يوضح جدول رقم (12) نسبة نمو مخصصات خسائر الائتمان في البنوك المحلية السعودية، وتظهر نتائج الجدول الاستقرار النسبي في نسب نمو مخصصات الخسائر الائتمانية فيما ترتفع او تنخفض بشكل طفيف في الأعوام 2006 و2007 و2008 ، باستثناء بنك الراجحي الذي حقق ارتفاع كبير في عام 2008 بسبب تأثره بالأزمة المالية وبنك البلاد الذي تعود نسبة الارتفاع الكبير كونه تم افتتاحه في عام 2007 ، وفي عام 2009 تضاعفت بشكل كبير نسب نمو المخصصات الائتمانية وذلك بسبب زيادة الديون المعدومة والأزمة المالية العالمية، ومع محاولات البنوك للسيطرة على الديون المعدومة في عام 2010 انخفضت النسب في بعض البنوك بينما بقيت ثابتة في البنوك الأئتماء الذي تم افتتاحه في 2010 ، وتؤكد هذه النتائج على ان الزمة المالية أثرت بشكل كبير في عام 2009 بالإضافة الى تأثير السياسات التحوطية التي اتخذتها البنوك المحلية السعودية مما يحقق تأثير أي أزمة مالية في العالم على البنوك في جميع أنحاء العالم.

النتائج والتوصيات:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. تأثر الأرباح التشغيلية في عام 2007 بسبب التأثير بأزمة سوق الأسهم، و تأثر الأرباح التشغيلية في عامي 2008 و2009 بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية، وهذا يدل الارتباط الكبير بين انخفاض الأرباح التشغيلية والأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008.
2. سببت الأزمة المالية العالمية التباطؤ في نمو الودائع في البنوك السعودية لعامي 2009 و2010 وتهدد لانعدام ثقة المودعين، حيث ان البنوك السعودية لم تتأثر بشكل مباشر بالسبب الرئيس للأزمة المالية ألا وهو الرهن العقاري انما تأثر بانخفاض السيولة في البنوك، مما يؤكد على تأثير أي أزمة مالية عالمية بشكل سلبي على البنوك المحلية السعودية.
3. وجود علاقة ارتباطية بين انخفاض اجمالي دخل العمليات في البنوك المحلية السعودية والأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 مما تسبب بانخفاض الأرباح التشغيلية للبنوك المحلية السعودية.
4. التأثير الغير مباشر للأزمة المالية العالمية في عام 2008 على ربحية الأسهم وتسببت بانخفاضه نسبة النمو للأسهم في عامي 2009 و2010.
5. تأثر مخصصات خسائر الاستثمار والائتمان بشكل مباشر وغير مباشر بالأزمة العالمية حيث ازدادت في عامي 2008 و2009، مما يؤكد لنا العلاقة الارتباطية بين الأزمات المالية العالمية والبنوك في كافة دول العالم.
6. تأثير الزمة المالية العالمية الغير مباشر على انخفاض نمو محافظ التمويل في عامي 2009 و2010، مما يؤكد لنا العلاقة الارتباطية السلبية بين الأزمات المالية العالمية والبنوك المحلية السعودية.
7. ان عمليات التزام البنوك المحلية السعودية بمقررات وأنظمة لجنة بازل والسياسات التحوطية لدى مؤسسة النقد كان عاملا مهما في مساعدة البنوك على مواجهة الازمة والتقليل من أثرها في النظام المصرفي السعودي.
8. كان تأثير الأزمة المالية العالمية بشكل مباشر أو غير مباشر في البنوك المحلية السعودية.
9. رغم قيام البنوك المحلية السعودية في التصريح بعدم تأثرها بالأزمة المالية العالمية، الا أن هذه الأزمة قد أثرت فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبالاعتماد على النتائج السابقة توصي الباحثة بالتالي:

1. زيادة المصداقية والشفافية في الأنظمة المصرفية السعودية لتعزيز ثقة المستثمرين فيها.
2. المحافظة قوة النظام المصرفي السعودي من خلال الالتزام بالتشريعات والمقررات من قبل لجن بازل التي تساعدنا على التصدي لكافة الأزمات المالية المفاجئة.

المراجع

- إبراهيم علوش. (2008). نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية. الجزيرة . تم الاسترداد من <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/2c455c39-d4c9-4998-ac28-e046c7f72abc>
- شريفة جعدي. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012). ورقة : رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –.
- طالبى صلاح الدين. (2010). تحليل ازمت الاقتصادية العالمية (أزمة الحالية و تداعياتها -حالة الجزائر). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: رسالة ماجستير.
- عرفات تقي الحسني. (1999). التمويل الدولي. عمان: دار مجلاوي للنشر.
- علي فلاح المناصير، و وصفي عبد الكريم الكساسبة. (2009). الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج. المملكة الأردنية الهاشمية: جامعة الزرقاء الخاصة.
- فريد ظاهر حمادة. (2018). دور تنظيم موقع العمل في تعزيز ربحية البنوك التجارية العراقية -دراسة تطبيقية. JCES، 61-85.
- مصطفى قاره، نبيل دحدح، و أحمد بدوي . (2013). الأزم المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية. الرياض- المملكة العربية السعودية: صندوق النقد الدولي.